الترويج لليمن مسئولية من ؟؟!

د. محمد المنصوب

■.. أعجبني وشدني كثيرا إنتقاد الأستاذ عبدالقادر باجمال للحكومة بشكل عام وللسفارات والقنصليات اليمنية في الخارج بشكل خاص حيث قال ان السفارات والقنصليات اليمنية في الخارج عادة بل غالبا ما تنسى مهمتها الأساسية في الترويج لليمن الحضاره والتاريخ والانسان ،وتقتصر مهماتها على إستقبال الوفود الوزارية والحكومية القادمة من اليمن إلى البلدان المتواجده فيها سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج.

وأكثر ما شدني في سياق إنتقاده الرائع هذا إلى أنه قد لاتعرف ان هذا أو ذاك المبنى هو بمثابة سفاره يمنيه إلا من خلال صورة رئيس الجمهورية على الأبواب.

صراحة أجد في كلام دولة الأخ رئيس الحكومه برنامجا مهما وتوجيها صريحا للإخوه مسؤولي السفارات والقنصليات اليمنية في الخارج حيث وان هذا القطاع المهم من مؤسسات الدوله ووجهها المشرف في الخارج يعاني من إختلالات جسيمه أثرت وتأثر على الرسالة التي أوجدت من أجلها سفاراتنا وقنصلياتنا هذه.

أتكلم في هذا الموضوع من جانب وطني ومن خبره وملامسه للواقع إمتدت لسنوات عده لمحت فيها الكثير من الأسف وسوء الإداره بل غيابها في وجه اليمن وممثلها في الخارج.

بلادنا اليمن تمتلك أكبر موروث ثقافي وحضاري في الشرق الأوسط والوطن العربي بأكمله بل من الدول القلائل في العالم أجمع التي حباها الله بهذه المميزات نظرا لتعاقب أباطرة الحضارات على أرضها من سبأ وحمير وأوسان وقتبان وتبع وحضرموت.

لكن للأسف ينقص بلادنا الترويج الصحيح والتسويق المنظم والتعريف في منتديات الثقافة العالمية.

أكتب هذا الموضوع وأنا الذي أعيش منذ أكثر من سبع سنوات في بلد يضم ربع سكان الأرض الى جانب ثقله السياسي والاقتصادي ومع ذلك فلم أسمع أن قامت سفارة اليمن في هذا البلد بتنظيم معرض أو حتى شاركت بمعرض ترويجي سياحي وهذا لايستدعي شيئ اللهم حجز واجهة في أحد المعارض وتزيينها بصور من أرض السعيده مع تعليقات لغوية بسيطة.

هذه الدرجه من القصور ليست مقصوره على سفارات وقنصليات معينة بل أصبحت الصفة السائدة للغالبية العظمى اللهم إلا من رحم الله بمسؤول يعي قدر المسؤولية الملقاة على عاتقة.

في شهر يوليو الماضي قمت بزيارة متحف الصين القومي ببكين القابع في ميدان السلام السماوي بقلب العاصمة بكين، وبينما أنا أتجول في أروقة المتحف وما يحتويه من آثار ومقتنيات صينية قديمه تمتد أعمارها لآلاف السنين لمحت قاعة صغيره داخل المتحف تحتوي حوالي اربع او ثلاث واجهات مكتظة بالصور التعريفية والترويجية لزائير ،نعم زائير البلد الأفريقي الغارق في النزاعات الطائفية والحروب الأهلية منذ إستقلاله، في تلك اللحظات تدحرجت دمعتان من عيناي معبرة عن الشعور بالأسف والغيرة على بلادي أرض السعيدة ،لا أقول هذا لتجميل الوصف التعبيري اللغوي لمقالي بل كان الدمع حقيقيا والله أعلم بما تخفي الصدور .

لم يغب هذا الموقف عن بالي وطالما تكرر في مخيلتي أنه حالما توفرت النوايا الحسنة والمسؤول الكفؤ فإن ما يعد مستحيلا يمكن ان يصير يسيرا.

للأسف الشديد اصبحت سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج عبارة عن محطات تنزه وإستجمام لمسؤوليها في ظل غياب الرقابة القويه عليهم بل ان منهم من يحلم بذلك اليوم الذي يصير فيه أحد طاقم عمل أي سفارة او قنصلية يمنية في الخارج ليس ليتمكن من تمثيل بلاده بأفضل صورة بل ليتسنى له جني أكبر قدر من الدولارات بسبب الإمتيازات الرفيعة التي سوف يحصل عليها بحكم أنه ممثل لبلده.

وكما قال معالي الأخ رئيس الوزراء: أنه قد لاتعرف ان هذا او ذاك المبنى هو بمثابة سفارة يمنية إلا من خلال صورة رئيس الجمهورية على الأبواب بل للأسف الشديد الأمر أشد من ذلك فأحيانا حتى صورة رئيس الجمهورية ورمز الوطن وقائده تتعرض للتلف وإضافة الوان جانبيه إليها ناتجة عن قطرات المطر والأتربه ولايتم مسح ذلك منها إلا موسميا وخاصة في اوقات الزيارات الحكومية من الداخل، لا أقول هذا جزافا بل هذا هو موجود على أرض الواقع.

كم ترددت في الكتابة عن هذا الموضوع الحساس كثيرا نظرا لما أشعر به من يأس لعدم الإستجابة بل حتى مجرد التفهم لهذا الموضوع الحساس ولكن حينما يثير الموضوع دولة الأخ رئيس الوزراء قادني إلى الشجاعة والافصاح عن حقيقة هذا الأمر لعل وعسى ان يتعظ من هو المقصود به.

وكي لانقع في الإنحياز ضد السفارات والقنصليات نؤكد بأن مشكة الترويج لليمن لا تكمن في السفارات والقنصليات وحدها بل تمتد المسؤولية إلى وزارتي الثقافة والسياحة والإعلام وغيرهما التي يتعين ان تكون لديها البرامج الكفيلة للترويج لليمن في الخارج بالتنسيق الدوري مع السفارات والقنصليات وكذا الوفود والفرق المتخصصة اذا ما اقتضى الأمر ذلك.

وفي الأخير حتى لانتهم بالمجازفة والتجني فإننا لانتكر أن هناك رجالاً اكفاء مثلوا ويمثلون اليمن خير تمثيل في مواقع عملهم في السفارات والقنصليات وهم قله ولكن نأمل ان يكونوا قدوة لبقية زملائهم سائلين الله لهم التوفيق والنجاح.

● مؤسس ورئيس تحرير موقع اليمن على الإنترنت باللغة الصينية
dralmasnsob@hotmail.com

لاتجعلوا مهنة الطب تجارة!!

حسين جمال البكري

■ اليوم شعرت بتمرد اسناني او ربما بعضها لم تعد صالحة للاستعمال، كيف لا وأنا اليوم بعد الستين..

ذهبت مهرولاً إلى ذاك المستشفى الحكومي الشبه مجاني وعلى الفور دخلت عيادة الاسنان للمرة الثانية خلال هذه السنة فإذا بالدكتور يعتذر عن معالجتي لأن جهاز الحفر عطلان (خربان).

ان الآلاف من المرضى يدخلون هذه العيادة ويخرجون بدون علاج لأن الماكينة عطلانة منذ فترة طويلة !! عيب (وحرام مثل هذه الافعال) طيب ومادام الحال كذلك مافائدة وجود اطباء الاسنان والممرضات داخل العيادة عيادة الناس البسطاء الفقراء!!

ورغم ان الدولة تمد المستشفى بالامكانيات والاجهزة الحديثة إلا ان العيادة معطلة ! ترى من السبب؟! الاطباء ام ادارة المستشفى، ام وزارة الصحة؟ وترك الاجابة لهم دون تعليق منا..

وطبعاً انا لست طبيب اسنان، وليس لي اية مصلحة من هذا المقال سوى الدفاع عن حق المواطن العادي في العلاج المجاني وسيكون الدواء ايضا مجانيا.

ان الاطباء هم صفوة المجتمع وعليهم واجب وطني انساني رحيم ومن العيب ان يجعلوا من مهنة الطب (تجارة) مجردة من أي احساس أين واجبهم النبيل نحو المرضى المساكين؟

وطبعا لاندعي ان جميع الاطباء على شاكلتهم لكن قساة القلوب منهم كثيرون، وأشد ما ادهشني انني عندما ذهبت الى احدى العيادات الخاصة استقبلني الدكتور بكل لطف وقام بواجبه وبعد ان تعارفنا قال لي : هذا اقل واجب اقدمه لك ايها الكاتب الفلسطيني هذه هي روح الانسان اليماني العظيم.

ودار بيني وبينه حوار قصير ممزوج بألم الاسنان ..

قلت له: اقلع لي هذا السن وهذا السن ايضا

قال مبتسماً بروح مرحة: وكيف ستكتب وانت بلا اسنان !!

قلت له ساخراً : اولا : انا لا اكتب بأسناني.. انما بأسنان الاقلام، ثم انا لا احب عض الاخرين حتى لو انهم عضوا يدي التي تحسن اليهم !! ان الحياة لاتظهر قيمتها الشفافة الجميلة إلا بروح المحبة والتسامح .

قال: هذا كل شيء اليوم، تعال غدا حتى اطمئن عليك حينئذ قلت في نفسي:

نعم يوجد فرق، فليس كل من حمل شهادة (طبيب) هو بالفعل (طبيب) !!

وحين اخرجت من جيبي قال: عيب انت ضيفنا.

هذا اقل واجب نحو اخواننا الفلسطينيين قلت له : ونحن الفلسطينيون نحبكم يا أهل اليمن ونحب قائدكم قائدنا الشجاع علي عبدالله صالح لمواقفه الجريئة والشجاعة في الدفاع عنا وعن حقوقنا المشروعة.

ارتباط العمل السياسي والديمقراطي بالتنمية

أحمد محمد الحربي

■ يحاول من لم تتسع ذهنيتهم لا ستيعاب معاني ومضمون الأسس الدستورية لنظام الحكم، التقليل من أهميتها، معللين ذلك بان الدستور نص على التعددية السياسية وان التعددية السياسية ليس لها ترجمة حقيقية الا بالاكثار، من عدد الاحزاب والتنظيمات السياسية، في حين ان الاصل في ذلك هو الفاعلية ..، ويعيب على هؤلاء انهم ابتعدوا عن الاصل «الفاعلية في العمل السياسي» وظلوا متمسكين بفهمهم حتي ولو لم يبق في احزابهم غير اسمائها .. ولذلك فهم الذين يعتبرون اي انتقاد يوجه اليهم، بمثابة مأس بالثوابت الوطنية .. وفي المقدمة منها الدستور، وذلك لتبرير عدم قدرتهم على الفاعلية والاعتراف بفشلهم .. وما دامت المسألة هنا سياسية .. فالامر يتطلب توضيحا لهذه المسألة .. ولما كان جوهر المسألة السياسية لاينحصر عند فهم السياسة بانها فن الممكن .. بل ويتجاوزها الى ان السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد، بما يعني ذلك معالجة القضايا، والمشاكل المتعلقة بظاهرة السلطة السياسية في المجتمع من حيث انقسام الناس في المجتمع، الى حكام، ومحكومين .. والعلاقة الناظمة بينهما بين الدولة .. المواطن .. من هنا تأتي المسألة السياسية في عموميتها متضمنه لجانبين متميزين، محكومين بقدر كبير من الأهمية .

الجانب الاول: يتعلق بالدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات العلمية وسياسات العولمة المعبرة عنها .. على المستوى الوطني .. ومستوياته .

الجانب الثاني : ما يتصل بعلاقة الدولة الوطنية، بالمجتمع الدولي – دول العالم – وبمسألة الاستقلالية التي ينبغي ان تتمتع بها الدولة الوطنية بعلاقتها بمجموع الدول الأخرى من جوانب عديدة .

ففيما يتعلق بالجانب الأول .. أصبح اليوم مفهوما ان قيام الدولة بادارة الاقتصاد الوطني مركزيا، أو قيادتها للانشطة الاقتصادية .. أمر لم يعد مقبولا كمنهج .. فما هو الموقف لاطراف العمل السياسي تجاه هذا المفهوم ..؟ أبسط ما يمكن قوله كحقيقة واقعه ان ترك الاقتصاد للاسواق وحدها لايمكن أن يحقق الامان الاجتماعي مما يتطلب ضرورة تدخل الدولة لتأدية دور ما .. لا يتوقف حدود هذاالدور عند التدخل لتصحيح اختلالات السوق، او لجم وحشيته .. وانما على الدولة ان تقوم بدورها الأساسي لتحقيق التنمية .. وفي الاساس ضمان تحقيق التنمية البشرية للناس، وبالناس، ولنفع الناس والتي تعني ان تنمية الناس، وفقا لمفهوم التنمية البشرية الدولي لعام ١٩٩٣م يعني الاستثمار في القدرات البشرية سواء في التعليم، والصحة، والمهارات، وتنمية للناس، تأكيدا على ان النمو الاقتصادي الذي يتحقق، يوزع بينهم على نطاق واسع، وعادل ومستدام .. وتنمية بالناس، حيث يعطى كل انسان الفرصة للمشاركة وأبرزت التنمية البشرية في تقريرها الدولي لعام ١٩٩٦م أولويات الاهتمام بالفقراء، المتمثلة في زيادة الدخل .. وفي الحصول على الغذاء المناسب والمياه المأمونة .. وعلى الرعاية الصحية، والتعليم ووسائل النقل المناسبة والمأوى المناسب .. السكن المناسب .. والحياة الآمنة .. والوظائف المنتجه .. بالإضافة الى الاحتياجات غير المادية .. مثل حرية الكلمة والحركة .. وعدم الاستغلال والمشاركة الاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع .. كما تضمن المفهوم خمسة أبعاد هي التمكين، التعاون، العدالة، الاستدامة . والأمن ..على ماذا ينطوي مثل هذا المفهوم ؟ انه ينطوي على دور هام يجب ان تقوم به الدولة .. كالعمل على رفع مستوى الادارة والحكم واعادة ترتيب اولويات التنمية الاقتصادية .. والقيام بتحقيقها .. وتأمين مساراتها والقيام بالتوزيع العادل لثمارها .. والاعتراف بأهمية الدور التنموي للقطاع الخاص ومساعدة قوى السوق بدلا من التحكم بها. وتوظيف دورها، وادوات السياسة الاقتصادية، نحو التحفيز الايجابي لقرارات الاستثمار لتتماشى مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية .. والتنمية البشرية . وتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره التنموي كقطاع ثالث وفاعل في النشاط الاقتصادي .. والتنمية البشرية، وذلك ليس فقط باتاحة الحرية وفرص المشاركة في النشاط الاقتصادي ايا كان مجاله بل وتمكينهم من ذلك بالاضافة الى تمكين الانسان من الانخراط في كافة اشكال الحياة في المجتمع .. لان المسألة السياسية هي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية وعملية تنظيمها هو الشكل البارز في هذه الظاهرة .. ولأن السياسة كما يقال هي التعبير المركز عن الاقتصاد .. والتصور العلمي يقوم على أساس ترابط الظواهر الاجتماعية .. وتكامل فعالياتها في المواقف .. والاعتمالات الحياتية للناس .. وأي شخص او جماعة . تحاول عزل المسألة السياسية عن المسائل الاجتماعية .. والاقتصادية والثقافية، فلن يقبل منها ذلك، وان قبل رأيها فستجد نفسها معزولة ...

وينطبق ذات الأمر على الديمقراطية والمشاركة السياسية المعبرة عن القوى الاجتماعية .. فأي تصور من شأنه الدعوة الى عزل قضية الديمقراطية عن المشاركة السياسية، لايمكن القبول به . كما لايمكن تناولها بعيدا عن قضية العدل الاجتماعي .. او عن طبيعه النظام الاقتصادي السائد والمتطلع إليه. انها قضايا مترابطة اجتماعيا في حراكها الاجتماعي والاقتصادي ورواها السياسية .. ولأن التنمية هي تنمية الناس للناس، بالناس، فان ذلك يعني من جملة ما يعنيه أهمية علاقة هذه التنمية بالديمقراطية .. والمضمون هنا سياسيا، لايتحدد فقط بحرية الانتماء للاحزاب والتنظيمات السياسية والمشاركة في الانتخابات في كافة مستويات الحكم .. فاذا كنا نعتبر ان رأس المال الاجتماعي يمثل ثروة اجتماعية، كذلك الديمقراطية تعتبر ثروة مجتمعية ترتبط بالتنمية من خلال المشاركة والتمكين كعنصرين اساسيين يتضمنان كل معاني التطبيقات الديمقراطية في الحكم، واذا ما تحققت الديمقراطية كنظام للحكم بشكل صحيح تدعم عمليات تخفيض التنمية ففي ظل الحرية والديمقراطية وكفالة الحقوق الانسانية ، ترتفع كفاءة الناس في جميع المجالات ، وتتعاظم فعاليات انتاجياتهم ، ويكونون اكثر استعدادا لمزيد من العمل والتضحية من أجل المجتمع ،، من هنا تأتي أهمية الترابط بين الظواهر الاجتماعية وعدم حصر الديمقراطة بالانتماء للاحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات ..

وعليه فاليمنيون وهم يدركون ذلك .. لم تعد تغريهم انظمة الحكم الاوتوقراطية والثيوقراطية. وحتى الارستقراطية .. لتدفعهم شئون حياتهم نحو تعزيز نظام حكمهم الديمقراطي .. وهذا بالضرورة يقودهم الى مسألة أخرى لا تقل أهمية انها مسألة تنظيم مؤسسات الدولة .. و بعث الحيوية والقدرة فيها .. ليكون دور الحكومة أساسي للتنمية وتحقيقها .. فكيف يكون ذلك ؟

أفـــاق

الحرية والحكم الصالح

■ صدر أمس الأول التقرير الثالث للتنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤م تحت إشراف الأمم المتحدة وهو كما ذكر يطرح " معالجة متعمقة لنقص الحرية والحكم الصالح في العالم العربي.

وقد خطر في ذهني على الفور ذلك القول الكاشف للدكتور/ يوسف إدريس الذي صرح بأن لم الحريات المتاحة في العالم العربي بأسره لا تكفي كاتباً واحداً، وهي صرخة حق لان مساحة الحرية على ضآلتها مفخخة بمتفجرات يعجز عن نصب كمائنها أبو مصعب الزرقاوي الذي يحتقر الحرية والديمقراطية وحرمة دم الإنسان البري، ووفق التقرير فإن المعالجات الجزئية بالقطارة لم تعد صالحة ولانافعة ولا مغرية فالمطلوب هو الإصلاح الشامل لتؤتي الحرية أكلها، ويستمتع الناس بثمارها، ذلك أن الكثير من الإصلاحات الجزئية التي جرت في كثير من أقطار العرب، لم تكن إلا في الأشكال المجوفة الخالية من المضمون والمسيجة بالأشواك وبما لا "يخالف القانون" تلك الكلمة المطاطة الغامضة التي قد تنبش من المدونة القانونية نصا يرجع الى العهد العثماني وربما الى عهد قراقوش وزمن دقيانوس لتضع أي رأس عنيد تحت المقصلة.

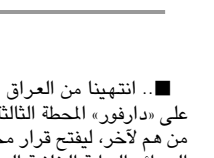

فضل النقيب

اما الحكم الصالح فحدث عنه ولاحرج، واسأل عنه المليونيرات الذين ينبتون كالأعشاب الضارة دون عمل ولا إنتاج ثم لا يسألهم احد من أين لك هذا..؟

وهم يمشون في الأرض مرحاً وقد صعروا خدودهم للناس،يستهزئون بالفقراء باعتبارهم قليلي الحيلة ويوسعون من دوائرهم الأمبراطورية وفق مبدأ، إذا أردت المائة فأدفع الخمسين، وعش وعيش وإن خطبت أخطب قمر،

وإن سرقت أسرق جمل على طريقة صاحبنا الصعلوك القديم :

وأني لأستحيي من الله أن أرى أجرجر حبلاً ليس فيه بعير

وقد اعتبروا أنفسهم أصحاب الحبال وباقي خلق الله بعران الرهان.

وقد دحض التقرير الإدعاءات الكاذبة من رأسها الى أخمص قدميها والتي تقول بأن العرب يكرهون الحرية ولايثقون في الديمقراطية وهم لايطربون إلا لصليل السيوف فوق رؤوسهم ورنين العصي فوق جلودهم مشيراً إلى أن الدراسات تؤكد أن هناك تعطشاً منطقياً ومفهوماً لدى العرب لنبذ الحكم التسلطي والتمتع بالحكم الديمقراطي ففي مسح القيم العالمي الذي شمل تسع مناطق من العالم بما فيها البلدان الغربية المتقدمة جاء العرب على رأس قائمة الموافقة على «ان الديمقراطية افضل من أي شكل آخر للحكم» كما جاء العرب بأعلى نسبة رفض للحكم التسلطي.

يعني العرب ليسوا بدعا بين الامم وليسوا خارج التاريخ حتى وان بدوا كالزبد الذي يذهب جفاء في زمنهم الملتبس المتردي داخل اللون الرمادي في ساعتهم الخامسة والعشرين.

وما تم لديهم من الشعر في عمق آبارهم ما يمنحهم معنى للحرية وللتحدي استنادا الى مساجهم الذي قال «ان العبد لا يصلح للكر والفر» وان صلح للحلب والصر وما ان تنسم الحرية حتى قال :

لا تسقني ماء الحياة بذلة
بل فاسقني بالعز كأس الحنظل

لقد رصد التقرير المشار اليه ازمة الشرعية ومصدرها وآلياتها واجماع الناس حولها وكيف ادى التباسها الى وقوف جميع الحمير في منتصف العقبة لانها لم تعد تهتدي الى السبيل بعد ان تشابهت عليها الابقار:

وما تبصر العينان في موضع الهوى
ولاتسمع الاذنان إلا من القلبِ

الهمّ الثالث

سالم الجهوري

■.. انتهينا من العراق الغارق في ذاته، ونغلق الصفحة على «دارفور» المحطة الثالثة في المواجع العربية.. هكذا نحن من هم لآخر، ليفتح قرار مجلس الأمن حول محاكمة مرتكبي الجرائم البوابة الخلفية الجنوبية على الظهر العربي، خنجراً آخر بعد ٥٠ عاماً من محاولات الصهيونية للاختراق.

يبدأ المشروع في ظاهره بإحالة مرتكبي الجرائم لمحكمة العدل الدولية وهنا الساحة فضفاضة أمام المنتقمين، ويعني أن تطول القائمة دون استثناء استناداً على الشرعية الدولية.. ولمَ لا؟!

المهم أن هناك نجاحاً غربياً في تدويل القضية واخراجها من المحيط العربي، مع أن سلاح الفرقاء مصدره دولة مدللة على العالم، وهذا التدويل يعني الفصل الأول في مأساة التقطيع للسودان والمشاهد القادمة ربما لا تخطر على بال الكثيرين ويمكن ايجازها من قراءات المآسي السابقة.

بعد أن يتم تحديد مرتكبي الجرائم – كما يقال – يحالون الى المحكمة «لإضعاف الشرعية في الحكومة السودانية ثم يستصدر قراراً بحظر الطلعات العسكرية بعدها الطيران المدني ثم عدم الاقتراب العسكري السوداني من الاقليم أي الى حدود كردفان الغربية فقط لتجريد سلطة الدولة، ثم التصويت في الأمم المتحدة على قرار انفصال «دارفور» أو حكم ذاتي ٥ سنوات بعدها الاستقلال لايجاد كيان سياسي ينسلخ عن الوطن الأم وبذلك خسرنا الجبهة الغربية.

فبعد انفصال الجنوب أي التمهيد له رغم تقاسم الثروة والسلطة يصبح اقليم دارفور المسألة الثانية، ثم الاقليم الشرقي المسألة الثالثة في الهم الدولي يكون بعدها السودان أقل حجماً وانفتاحاً على أشقائه العرب بعد قراءات تدفق الاستثمار العربي اليه في الفترة الأخيرة.

لم تكن مسألة دارفور تصعد تلك السلالم المؤلة لو عرفنا كعرب تحجيمها بمساعدة فورية لهذا البلد في استغلال امكانياته وترددنا في اتخاذ خطوات عاجلة تفقدنا دائماً الفرصة التاريخية.

ولم تكن تصل القضية الى دهاليز الأمم المتحدة لو عرفنا أعداءنا واتخذنا مواقف جماعية حازمة تجاه كل من يقترب لنضع المصالح بيننا وبينهم في الميزان.

مشكلة دارفور ليست بالبعد الانساني والمأساوي كما ترويها التقارير الغربية اطلاقاً.. القضية تنحصر في بعض الخلافات بين الرعاة والمزارعين فقط بسبب المسالك الرعوية الموسمية تراخت الدول في احتوائه تطورت الى مناوشات بين بعض القبائل لتقفز الى الأحزاب والجماعات العرقية أججها خروج بعض الزعامات السياسية من مراكز صنع القرار لتفتح تلك العوامل مجتمعة الطريق نحو تهديد الاستقرار في الاقليم الذي بقي آمناً طيلة السنوات الماضية، لتبدأ القلاقل تدعمها قلة الخدمات في البنية الأساسية، وهذا ثمن اغفالنا كعرب لأشقائنا بسبب النزعة الاقليمية التي توحشت داخلنا على حساب قوميتنا فتقطيعنا مستمر الى ما لا نهاية.